لسانيات الخطاب بين البنية والوظيفة
المنطلقات النظرية والحدود الإجرائية

الدكتور الهواري بلقندوز
جامعة سعيدة

1- لسانيات الاستعمال ومشروع تمحيص البنية:

من المؤكد أن حقل لسانيات النص الذي يعمل على تصعيد رؤيته المنهجية في دراسة اللغة باطراد، ظل يشير إلى تحول ابستيمولوجي مميز من الاتجاه القالبي إلى الاتجاه التفاعلي. حيث إن الانشغال السابق بالصور المجردة للجمل التوضيحية المنعزلة عن السياق التواصلي للنصوص، سرعان ما تحول إلى اهتمام مستجد بحدوث التجليات العادية للغات الطبيعية من خلال النصوص[1]. ومهما اشتملت وقائع استعمال اللغة على تركيب سطحي من كلمات أو جمل وتراكيب، فإنها تقع – دون أدنى شك – في نطاق نصوص، أو بالأحرى ضمن أشكال لغوية ذات معان تواصلية. وفي رحاب هذا التحول اتجه رهان البحث اللساني حول إجراءات الاستعمال لنماذج اللغة التواصلية، أي الأنساق اللسانية الموجودة بالفعل بدلا من التركيز على معاينة الأنساق اللسانية المجردة الموجودة بالقوة في أذهان المتخاطبين. ومن ثمة، أضحت الحدود التقليدية الضيقة للسانيات تتلاشى أمام انفتاحها على العلوم الإنسانية والدقيقة على حد سواء، من مثل علم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة والإعلام الآلي والسيبرنيطيقا وغيرها.

لا شك أن التعميقات المنهجية التي شهدتها اللسانيات في هذه المرحلة مكنتها من إعادة التشييد الابستيمولوجي لجهازها المفاهيمي، والعمل على تطويعه وفق حركية الممارسات اللغوية في التواصل النصي، ولا أدل على ذلك من مفهوم النظام الذي طالما استقر في أبحاث اللسانيين بكيفيات مختلفة مع كل من: سوسير، وبنفينيست،

---

[1] – ينظر روبيرت دوبوغراند، النص الخطاب، والإجراء، ترجمة تمام حسان عالم الكتب القاهرة، ط1، 1998، ص 73.

وفيرث، وهاليداي، وكلارك، وفانديك...وغيرهم؛ حيث شهد هذا المفهوم نقلة ابستيمية من مجال النسق التجريدي إلى مجال السياق السوسيوثقافي؛ وفي هذا الصدد، بات ينظر للغة على أنها اهتمامات معرفية تدور حول حركية كائن معين من مثل الضبط، والتعرف Identification، والتعميم Généralisation، والوصف Description، والتفسير Explication، والتوقع Prediction، وإعادة البناء Reconstruction.[1]

تجدر الإشارة، إلى أن اللسانيات في المراحل الأخيرة حاولت أن تتجاوز النظرة التجزيئية لمستويات أبحاثها وصفا وتحليلا، من مثل المستوى الصوتي، والدلالي، والنحوي؛ على أن يتم استنباط هذه المستويات وتنظيمها بوصفها مجالا متكاملا للبحث. وعندئذ لم يعد لمجالي النحو والدلالة ذلك الطابع الاستقلالي الذي طالما حظيا به في معالجة اللغات المنطقية الصورية؛ بل اقتضت الضرورة الابستيمولوجية في معالجة اللغات الطبيعية قيد الاستعمال (العادية) تنظيم كل المستويات اللسانية في شكل نسق متشابك تتوقف صلاحيته على تكافل الأنظمة المكونة، ولا سيما النحو والدلالة؛ وذلك وفق ضوابط داخلية (الروابط ومراتب المعنى)، وضوابط خارجية (الأغراض النفعية) تعمل على تنظيم تكافل ذلك النظام مع أنظمة أخرى. ومن المؤكد أن الضوابط الخارجية نحو تلك المتعلقة بالسياق والأغراض النفعية للكلم ستحظى باهتمام بالغ إذا ما ألحقت بحقل التداوليات الذي يؤسس للمعنى في الاستعمال؛ وهو بذلك يعد مجالا خصبا للنشاط المعرفي والإنساني ولا سيما في حقل تخطيط النصوص بوصفها مطايا لأفعال لغوية ذات مقاصد وغايات.

يبدو أن مسألة تنازع النحو والدلالة ضمن أبحاث لسانيات الجيل الثاني، ظلت – بحال من الأحوال – تعكس منطقة تنازع اللغة والخطاب في التراث اللغوي العربي، وعلى نحو أدق، تنازع المنطق والنحو، وهو المجال الذي لم يبلغ النحاة والمناطقة الأوائل التفاوض الإيجابي حوله، " **وما زالت أصداء مناظرة السيرافي العالم النحوي الكبير ومتى بن يونس شيخ المناطقة في عصره تتردد في أرجاء هذه المنطقة من تنازع اللغة والخطاب. لقد خرج السيرافي من مناظرة متى مقتنعا بأنه حسم الأمر لصالح النحو، معتبرا المنطق**

---

[1] – ينظر المرجع نفسه ص ص 75/74.

مجرد نحو للغة أمة اليونان، في حين خرج متى مقتنعا بأن النحوي عاجز عن إدراك البعد الكوني للمنطق. لقد تغيرت الظروف وتكشفت شيئا فشيئا منطقة تداخل صالحة لتعايش المنطق والنحو، هذه المنطقة هي التي سميت علم المعاني والبيان "[1]. ولما كان مشروع السكاكي (علم الأدب) أول محاولة لخلق منطقة التعايش الحميمي بين المنطق والنحو، حق لنا أن نقول: إن هذا المشروع البلاغي الرائد يمثل تصورا مبكرا للبلاغة الجديدة أو لسانيات النص، هذه الأخيرة التي حاولت أن تنقذ البلاغة من مأزق الرؤية الاختزالية في صف الآداب الجميلة طورا، ومن إنزلاق موضوع بحثها المركوز على المجاز طورا آخر.

2- موقع لسانيات النص ضمن تحليل الخطاب:

إن حقلي لسانيات النص وتحليل الخطاب منذ نشأتهما المعرفية المتجانسة في غضون الخمسينيات 1950، بدآ يكتسيان طابع الانتشار، ويتطلعان إلى التأسيس بصفة مستقلة، دون تموقع أحدهما بالنظر إلى الآخر؛ أو بالأحرى دون رسم الأطر المرجعية المشتركة بينهما. إلا أن بعض الدراسات اللسانية المتأخرة، من مثل إسهامات مجيد علي بوعشة* وج.م.آدام وغيرهم من رواد المدرسة الفرنسية، حاولت أن ترسم خطاطات مفهومية مشتركة لهذين الحقلين، على أن تكون لسانيات النص حقلا منضويا تحت راية حقل أوسع وهو تحليل الخطاب. ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى هذه الخطاطة المفهومية المعقدة حول موضوع البحث المتعلق بالنص والخطاب، من جهة التداخل النظري والإجرائي بينهما. وفي هذا السياق يفسر لنا ج.م.آدام[2] طبيعة العلاقة النظرية بين حقلي لسانيات النص وتحليل الخطاب ضمن الصيغة التالية:

الخطـــاب = النـــص + شـــروط الإنتـــاج

النـــص = الخطـــاب – شـــروط الإنتـــاج.

ويمكننا تمثيل هاتين المعادلتين بالمخطط البياني على النحو التالي(مخ1):

---

[1] – محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها إفريقيا الشرق، بيروت،1999 ص 483.

[2] - *Cf J.M.Adam Linguistique textuelle des genres de discours aux texte,s Paris Ed Nathan 1999, p 39.*

عندئذ تحيلنا هذه الصيغة على حقيقة تموقع مقولة النص ضمن الحقل الأوسع للممارسات الخطابية، تموقعا من شأنه أن يعزز انضواء لسانيات النص ضمن حقل تحليل الخطاب. وعلاوة على ذلك، يبدو أن الفصل بين ما هو نصي وما هو خطابي يعزى في المقام الأول إلى طبيعة الرؤية المنهجية التي نولي وجوهنا شطرها حيثما ابتغينا تحليل الفعالية اللغوية. وقبل سعينا لضبط الفواصل المصطلحاتية الدقيقة بين المعطى النصي والمعطى الخطابي، ينبغي أن نسلم في مستهل كل تحليل للفعالية اللغوية بضرورة التكامل Complémentarité في مكونها المزدوج النصي والخطابي، الذي سنعبر عنه – ضمن هذه الوقفة – بـــ: التمثيل الخطابي للنصوص * Schématisation textuelle بوصفه إجراءا منهجيا للتحليل المنطقي في التداوليات النصية. ولتوضيح هذه الفكرة المتعلقة بالمكون المزدوج في علاقة النصي بالخطابي، بإمكاننا اعتماد الخطاطة البيانية الآتية:

* اجتهادا شخصيا حاولنا من خلاله مقاربة الشحنة Schématisation – تعد هذه الترجمة لمصطلح المفهومية العامة لهذا المصطلح، ولمزيد من التوضيح ينظر J.M.Adam Ibid pp 101/108.

(مخ2)

حقـــل تـــحليل الخـــطاب

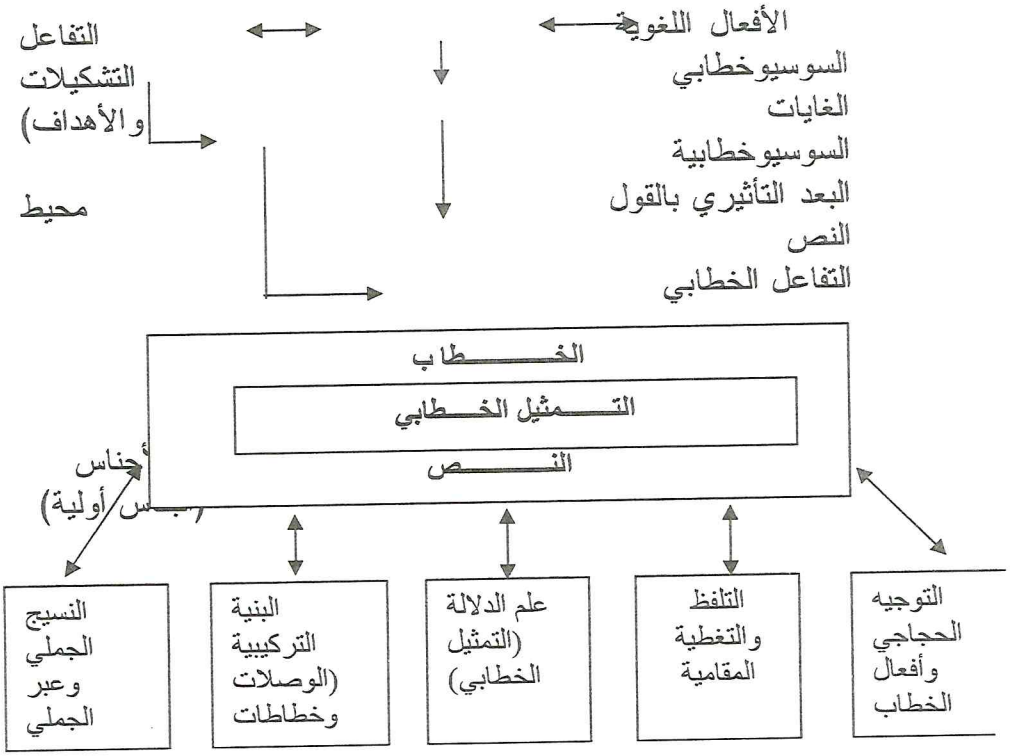

يمثل هذا المخطط البياني تقاطع الحقلين معا، لسانيات النص وتحليل الخطاب انطلاقا من تحليل عناصر الفعالية اللغوية كما لو أنها قاسم مشترك بينهما، من شأنه أن يزيح الحدود المنهجية الفاصلة بينهما في ضوء مبدأ التكامل بين النصي والخطابي، أو بالأحرى، ما أضحى ينعت بالتمثيل الخطابي للنصوص. وتأسيسا على ما سلف، نسجل ظهور منظور جديد يتمثل هذا التصور ضمن أبحاث المدرسة الفرنسية، وهو لا يعدو أن يكون بمثابة تعميق منهجي استحال بموجبه تركيز النظر من لسانيات النص إلى التداوليات النصية Pragmatique textuelle.

ومع بداية الثمانينيات سجلت المدرسة الفرنسية في مجال اللسانيات النصية تعميقات منهجية لموضوع بحثها ضمن مقاربة جديدة تنعت بـــ: التحليل النصي للخطابات Analyse textuelle des discours، بصرف النظر عن البحث في شروط الإنتاج السياقي لمعنى النصوص العيانية، ولاسيما تلك المتعلقة بضرورة إقحام مبدأ القصدية Intentionnalité(محور إنتاج النص)، ومبدأ القبولية Accéptabilité (محور تلقي وتأويل النص) بوصفهما شركة نصية Co-textuels لنسيج النصوص وبنيتها.[1] ولا شك أن إقحام مثل هذه المعايير السياقية الموازية لبنية النصوص ضمن التحليل النصي للخطابات، من شأنه أن يتيح لنا إمكانات الحكم على شرعية الملائمة النصية Pertinence textuelle، ومن ثم انفلات لسانيات النص من مأزق المعيارية النحوية المنطقية التي طبعت أصولها من الزمن ردحا.

بإمكاننا إذن أن نمثل ذلكم التعميق المنهجي للأبحاث اللسانية النصية التي حظيت باهتمام المدرسة الفرنسية ضمن المخطط البياني الآتي (مخ 3):

[1] - *Cf. J.M.Adam La linguistique textuelle Introduction a l'analyse textuelle des discours Ed Armand colin Paris 2005 p29.*

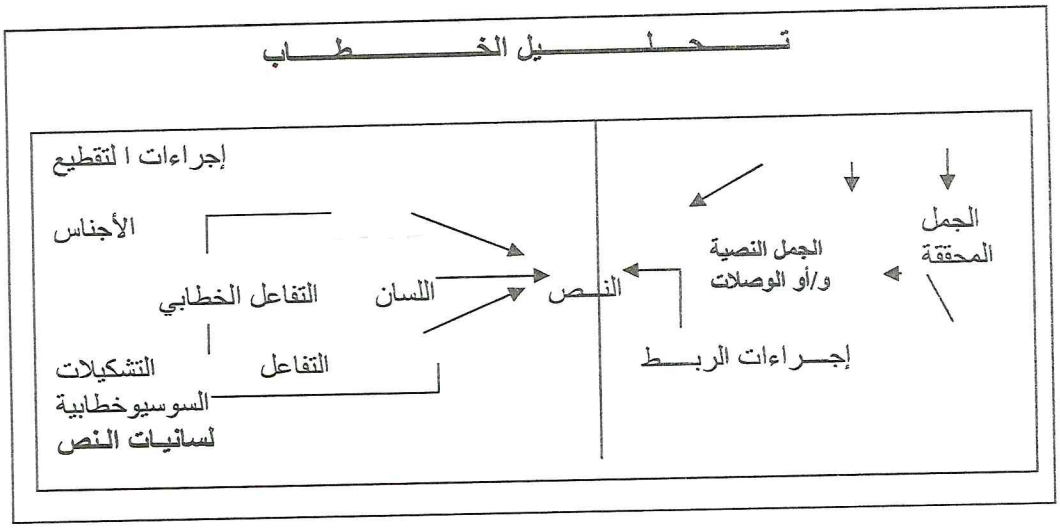

يمثل المخطط البياني أعلاه التصور المركب للمحددات الخطابية

المنحدرة من اليسار إلى اليمين من جهة، والمحددات النصية المنحدرة من اليمين إلى اليسار من جهة ثانية؛ وذلك من أجل توسيع مجال لسانيات النص وإزاحة الحدود بينها وبين تحليل الخطاب، وكذا من أجل تقديم رؤية مركزة حول مجموع الإشكالات المشتركة بين الحقلين معا تمهيدا لمقاربة جديدة تعرف بالتحليل النصي للخطابات.

تقترح النظرية المعرفية حول التمثيل الخطابي Schématisation التي طورها **Jean-Blaise Grize** في المنطق الصوري أنموذجا مختزلا للتفاعل اللفظي Interaction verbale، وكافيا لتمثيل تعاقب الخطاطات الكلاسيكية للتواصل اللغوي. إذ يتعين علينا بواسطة مفهوم التمثيل الخطابي بوصفه نظرية إدراكية[1]، إدراك العلاقة بين النص والتفاعل اللفظي على نحو ما تمثله الخطاطتين سابقا 2و3 على الترتيب، من جهة اعتبارها تصورا مزدوجا، إجراءا (عملية التلفظ/الممارسة الخطابية)، ونتيجة (بنية الملفوظ/النص)؛ وهي العلاقة التي تسمح بتفسير الانتقال من نظام النص إلى نظام الخطاب. وعندئذ، تسمح هذه

[1] - *Cf. Jean-Blaise Grrize Logique et langage, ed Ophrys, Paris 1997, pp 35/37.*

الرؤية المنهجية بتفسير علاقة النص بالسلسلة الخطابية، في حدود الرؤية الحوارية الباختينية التي تقضي بضرورة تعالق كل نص مع نصوص آنية وسابقة، وأخرى لاحقة ضمن نظام الخطاب.

2- أنموذج النص واستراتجيات الفهم والإنتاج:

يندرج النشاط المبذول في إنتاج النص وفهمه تلفيظا وكتابة ضمن إطار" **بناء الأنموذج** "، وذلك أن يعد طرفا العملية التواصلية (المرسل والمتلقي) شريكين في إستراتيجية بناء أنموذج عالم النص، بوصفهما الموازي المعرفي للمعلومات المنقولة والمتداولة بواسطة الاستعمال النصي للغة. وتبدو نماذج عوالم النص مكونة من مفاهيم وعلاقات تمتد عبر ما اشتهر في اللسانيات المعرفية بنظرية الفضاءات الثلاثة: (الفضاء المرجعي، والفضاء الفيزيائي لفعل الإنتاج، وفضاء التفاعل الاجتماعي). وفضلا عن ذلك، يعد أنموذج عالم النص فرعا من فروع مساحة الموقف التي تأتي متلاحمة مع الخطط والغايات التي يمتلكها طرفا العملية التواصلية في رحاب الممارسة الخطابية.
ضمن هذا المنظور، يمكن أن نعد الغاية المرجوة من الخطاب أنموذجا لموقف مستقبلي مطلوب، كما يمكن أن يتصور المتكلم أنموذجا لمواقف مستقبلي النص وردود أفعالهم.[1] ويبدو أن مفهوم الأنموذج في اللسانيات المعرفية قد لا يختلف كثيرا عن مفهوم القارئ الضمني لدى **ف.غ.إيزر**، وأفق التوقعات لدى **ه.ر.ياوس**، والتشكيلات القرائية والجماعات التفسيرية لدى **توني بنيت** في مجال أبحاث نظرية التلقي، لا سيما في نسختها الأنجلوساكسونية. غير أن مفاهيم هذه النظرية تبدو ألصق بالنماذج الخطابية للنص الإبداعي بوصفها بنيات معرفية قائمة على الحس الفني؛ في حين يعد مفهوم الأنموذج ألصق بالتواصل الخطابي العام الذي يتوخى المعيار السائد بين بنية النص ومعطيات العالم الخارجي.

من الملاحظ أن مفهوم أنموذج بناء النص قد انطلق بصفة رسمية مع أبحاث Bronckart 1985، وتطور مع أبحاث Schneuwly 1988، وبخاصة تلك المتعلقة بتحديد عمليات التنصيص استنادا إلى أطروحات الاتجاه التفاعلي الاجتماعي عند Vigotsky. ويبدو حسب Bronckart أن النشاطات الإنسانية باختلاف أنواعها، تفتح مجال

[1] – ينظر ر.دوبوغراند المرجع السابق ص 113.

الأصناف السياقية التي يرغب في إحصائها، بمعنى ربطها مع حلقة من التلاؤمات المتحولة- بالمعنى الذي حدده هاليداي سلفا – مع الأصناف السياقية التي تتمفصل إلى أجناس الخطاب أو أنماط النصوص. إن هذا التمفصل يعالج بعناصر الممارسات اللغوية في كل نظام خاص من العمليات المعرفية بالمعنى الواسع للمصطلح من مثل: العلاقات التي تربط التنظيم المعرفي للفضاء بتوظيف المؤشرات اللسانية التي تلاؤمه؛ وعندئذ ستتشابه التشكيلات الخاصة للوحدات اللسانية المنتجة لنمط معين من أنماط النصوص، مع العمليات اللغوية المحددة ههنا. بامكاننا إذن أن نمثل هذا التمفصل بالفقرة التالية: مقام فوق لغوي – التأصيل المعرفي للملامح التميزية في مساحة هذا المقام – عمليات لغوية تواصلية – تمثيلات ضرورية للمقام- وحدات لسانية منتجة، حيث يمكن للتشكيل الخطابي أن يحدد نمطا معينا من أنماط النصوص.[1]

يبدو أن النص نظام سيبرنيطيقي فعال بوصفه كيانا لغويا يتحدد تبعا للمعايير التي تشكل نصانيته* Textualité، ومن هذا المنظور، فهو يتميز عن الجمل التي لا تعدو أن تكون كيانات قواعدية خالصة تتحدد في المستوى التركيبي فحسب، أو بالأحرى عناصر نظام افتراضي Système virtuel. ومن ثمة، كان لا بد للنص أن يتغلب على تلك القيود والضوابط المفروضة على البنية التجريدية للجملة من خلال تصعيد الاهتمام بتحفيزات تعتمد على سياق الموقف التواصلي (التوقعات والمعارف)، ولعل هذا ما يبرر المسكوت عنه والمقتضب من الملفوظات والعناصر اللغوية التي يتعين فهمها وإدراكها من خلال السياق الموقفي، مما يعزز الطاقة الاتصالية للنص.

وعلاوة على ذلك، يتوقف إنتاج النص وفهمه على توال من الحالات والوقائع من مثل الحالات المعلوماتية، والحالات الانفعالية، والحالات الاجتماعية. وقد شكل هذا المجال -موضوع دراسة لعصبة من أبحاث علم النفس المعرفي التي سعت إلى بلورة معالجة معرفية

---

[1] - Cf. *Cf. Pierre Coirier, Daniel Gaonac'h, Et Jean-Michel Passerault, Psycholinguistique textuelle, approche cognitive de la production des textes ed Armand colin Paris 1996. p27.*

* – سعينا مبدئيا إلى التمييز بين النصية Texticité والنصانية Textualité على أن تعنى الأولى بمراعاة المكونات التركيبية للنصوص بوصفها بنى لسانية، في حين تعنى الثانية بمعالجة البعد الوظيفي للنصوص، أي النص في السياق.

للنص، يمكن بسطها عبر مساحة التقطيع الصارم لبنيته في مستوى التفاعل بين الإجراءات المناسبة لنماذج المحددات الأربعة وهي على النحو التالي:

- المحددات المرتبطة بمواصفات النظام اللساني، من مثل الروابط، وعلامات التنقيط، وإعادة تشكيل المقاطع والأجزاء النصية من خلال الفقرات.
- المحددات المتعلقة أساسا بمعالجة مجال الإحالة، من مثل التمثيل الذهني، والخطاطات المعرفية الواصفة لعناصر العالم المادي والذاتي والاجتماعي.
- المحددات المتعلقة بالسياق التلفظي، وبمفهوم أوسع، بسياق الممارسة الخطابية.
- المحددات التي تراهن على اشتغال البنى المعرفية، أو بالأحرى وجهة النظر اللسانية والنصية للمتكلمين، من مثل تلك المتعلقة بدرجة اكتساب آليات الكتابة والقراءة، أو مدى تفاعل المتخاطبين مع النماذج الخطابية المعهودة، ونعني ههنا ما يرتبط تحديدا بالرهانات العامة للنظام المعرفي الإنساني في مجال معالجة المعلومة الرمزية، وبخاصة الرهانات المرتبطة باشتغال الذاكرة.[1]

قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن ما يميز اللغات المنطقية والاصطناعية عن اللغات الطبيعية قيد الاستعمال (العادية)، كون الأولى تبنى على مكونين أساسيين يستقل أحدهما عن الآخر بشكل صوري وتجريدي هما التركيب والدلالة، بينما ينتظم نسيج اللغات العادية من تضافر هذين المكونين معا ضمن نظام متشابك Inter système يشكل نصية الممارسات اللغوية في رحاب مستويين مختلفين هما: الدلالة التركيبية، التي تعنى بتفسير آليات الترابط الجزئي Micro-enchainement في بنية النصوص وفق قاعدة الاتساق، ولا سيما الأنماط والتتابعات الشكلية في استعمال المعرفة والمعنى وتداولهما تلفيظا وتذكرا. والتركيب الدلالي، الذي يعنى بتفسير آليات الترابط الكلي Macro-enchainement في بنية النصوص وفق قاعدة الانسجام، وبخاصة ما يتعلق بكيفية ارتباط المفاهيم مثل فاعل وحدث وحالة وصفة إلخ، ذلك من أجل الكشف عن البنية الدلالية الكبرى للنص.

---

[1] - *Cf Pierre Coirier, Daniel Gaonac'h, Et Jean-Michel Passerault.Op cit. pp 8/9.*

وفي إطار التنظيم النحوي للنص (التركيبي/الدلالي) بإمكاننا أن نفرق بين مجالات ثلاثة للبنية هي: مجال الإحالة Référence، ومجال الحمل، ومجال الروابط Connecteurs.[1] وفي رحاب ذلكم التضافر بين التركيب والدلالة، يتشكل مستوى جديد وهو التداوليات، بوصفه حصيلة تفاعل هذين المكونين بغية تشكيل أنساق واصفة للتركيب والمعنى في النصوص من حيث ضبط الأفعال والخطط والأغراض. وعندئذ، تشكل تلك المكونات (التركيبي، والدلالي، والتداولي) قاعدة كل فهم للنص، على نحو يغدو بموجبه الفهم الدلالي الذي يستند إلى فروض مسبقة ومضامين موضوعية، ومعلومات جوهرية (مضامين محمولية) مرتبطا بفهم وسائل نحو النص ارتباطا وثيقا حيث يمكن إتاحة التنصيص الموضوعي والمحمولي للنص. أما الفهم التداولي بوصفه حصيلة تضافر الفهمين (التركيبي والدلالي)، يتضح بوجه خاص في معرفة الفعل الكلامي المتعين وإدراكه من مثل الطلب، والشكر، والوعد، والقسم، والتهديد...إلخ، حيث ينتج الفهم التداولي في المقام الأول عن المعرفة المسبقة لطرفي العملية التواصلية حول التضمين الاجتماعي لفعل التواصل.

تتمثل قيمة الفهم لدى كثير من الدارسين في مجال اللسانيات المعرفية في إستراتيجية امتلاك النص، التي أضحت قاسما مشتركا بين طرفي العملية التواصلية (المرسل والمتلقي). وتتحدد هذه الإستراتيجية في الأنشطة المنتجة (الكلام والكتابة) بوصفها أنشطة ذهنية محددة بالفهم. وينبغي أن نميز في هذا المقام بين فهم مسبق يصوغه منتج النص بوصفه " **الجزء المخطط لفعل التواصل، حيث ينشط مؤلف النص من خلال صياغات وصياغات معدلة (تصويبات وإصلاحات) عملية خلاقة للإفهام الذاتي الساري اجتماعيا. واللغة بهذا المعنى (تفهم عند هومبولت وغيره بأنها نشاط خلاق) نشاط اجتماعي لتطور البشر** "[2]، وفهم بعدي محدد، وهو ذلك الضرب من الفهم الذي يتحكم في نجاح إفهام أطراف مشاركة فيه. وينتج عادة الفهم المسبق الذي يشكل تنبؤات المتلقي عن موقف توقعاته من جهة، وعن تجاربه الذاتية في الممارسات النصية من جهة ثانية. إذ أن " **كل جملة نص متحققة تنتج**

---

[1] – ينظر زتسيسلاف واورزنياك، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة ط1 2003. ص 84.

[2] – زتسيسلاف واورزنياك، المرجع السابق ص 85.

لدى متلقي النص عددا معينا من توقعات الاستمرار التي تؤكد أو لا تؤكد في أثناء تلقي النص. وتقوم أوجه التوقع من جهة على معلومات ضمنية (فهم افتراضي مسبق)، ومن جهة أخرى على نتائج محتملة من معلومات متلقاة (فهم استلزامي) "[1]. وفي هذه الحالة تكون عملية بناء انسجام النص نشاطا ذهنيا حصيلته اتحاد الفهمين القبلي والبعدي للنصوص.

3-1- النصانية تصميم وإجراء

من اللافت للنظر أن المشروع القار للسانيات النص، يتحدد في الغالب الأعم في دراسة وتقصي مفهوم النصانية Textualité من حيث هو نتاج الإجراءات الاتصالية المتخذة من أجل استعمال اللغة. ويبدو هذا المفهوم مزدوج الأبعاد، بعد تصميمي يتعلق بالنسيج التركيبي Texture، وبعد إجرائي يتحدد في عمليات التواصل. وفي هذا الصدد، اقترح كل من دوبوغراند ودريسلر جملة من المبادئ الأساسية بوصفها مؤشرات تصلح أساسا لإنتاج النصوص وتصميمها دون أن تكتسب هذه القوانين طابع الصرامة المنهجية، وهي:[2]

- **الاتساق:** Cohesion ويتحدد أساسا في مظاهر ربط الوحدات اللسانية في بنية النص الظاهرة (موضوع/محمول)، أو ما يعرف بالتشكيل النحوي للجمل والعبارات وما يتعلق بها من حذف وفصل، ووصل، وتكرار، وإحالة.
- **الانسجام:** Coherence وهو مجموع الإجراءات التي بمقتضاها تنشط عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي بين الأفكار داخل النص. وتتحدد مظاهر الانسجام في الغالب الأعم، في العناصر المنطقية من مثل السببية والعموم والخصوص، والإطار المعلوماتي لتنظيم الأحداث والأفعال والموضوعات والمواقف، ويبنى الانسجام عادة على تفاعل المعلومات النصية مع المعرفة السابقة بالعالم الخارجي.
- **القصدية:**Intentionnalité ويتضمن هذا المبدأ الموقف الضمني لمنتج النص بوصفه شكلا من أشكال الاستعمال اللغوي المتسق والمنسجم ومن حيث هو وسيلة مخططة تشارف غاية معينة تبرر استعمال النصوص.

---

[1] – المرجع نفسه ص 85.

[2] – ينظر روبيرت دوبوغراند المرجع السابق ص ص 105/103.

- **القبولية:** Acceptabilité ويتضمن هذا المبدأ الموقف الضمني لمستقبل النص واستجابته إزاء كون هذا الأخير شكلا من أشكال الاستعمال اللغوي الذي ينبغي أن يستحسن قبوله من حيث مدى اتساقه وانسجامه.
- **المقامية:** Situationalité ويتعلق هذا المبدأ بالسياق الثقافي والاجتماعي للنص قيد الفعل التواصلي المتبادل بين مرسل ومتلق، على أن يكون موجها للتلاؤم مع حالة أو مقام معين بغرض كشفه أو تغييره. وقد يكون الموقف التواصلي للنص مباشرا يخضع للإدراك المباشر، أو غير مباشر يمكن استنتاجه.
- **التناصية:** Intertextualité ويتضمن هذا المبدأ –بوصفه أهم مبادئ النصانيية– مجموع العلاقات بين نص ما ونصوص واقعة في حدود تجربة سابقة سواء كان بوساطة أم بغيرها[1]. ويبدو أن النصوص ههنا تشير إلى نصوص أخرى بطريقة تختلف عن اقتضاء الجمل لغيرها من الجمل. ويعتبر هذا المبدأ أكثر تمثلا لمفهوم الحوارية الباختينية منه لمفهوم التناص عند جوليا كريستيفا.
- **الإعلامية:** Informativité يعد الجانب الإعلامي عاملا مؤثرا بالنسبة لمصداقية الوقائع النصية، وتختلف درجة الإعلام في النصوص بحسب نوعية كل نص، بين الإعلامية القصوى والإعلامية الدنيا.[2]

لا شك أن القصدية، والقبولية، والمقامية، والتناصية، والإعلامية تعد معايير للنص على إطلاقه؛ بينما يعد كل من الاتساق بوصفه معيار الترابط النحوي، والانسجام بوصفه معيار الترابط المفهومي، وهو أوثق هذه المعايير صلة بالنص من حيث اعتبار البنية والتصميم. ويبدو أن عملية فهم اشتغال هذه المعايير في تصميم النصوص تتوقف أساسا على الأخذ في عين الاعتبار المحددات التالية: اللغة (آليات الاشتغال)، العقل(استراتجيات الفهم والتأويل)، المجتمع (السياق السوسيوثقافي)، التداوليات (تدشين المعنى الاستعمالي).

ما نخلص إليه، هو أن النص يمثل طاقة لغوية تواصلية قوامها البنى والتمثيلات المعرفية بالنظر إلى تواتر المعلومة ونقلها. ومن ثمة

---

[1] – ينظر روبيرت دوبوغراند، المرجع نفسه ص ص 105/103.
[2] – ينظر روبيرت دوبوغراند، المرجع نفسه ص 105.

ظلت غائيته المثلى تشكل أرضية خصبة ومحورا مركزيا تتجاذبه الأبحاث عبر مختلف التخصصات؛ ولا سيما اللسانيات النصية التي ما برحت تكشف عن التمثيلات النصية بوصفها تمثيلات وحدوية Unitaires، تستند إلى ثلاثة قواعد مختلفة ومتميزة فيما بينها، نجملها على النحو الآتي:[1]

- مبدأ الاستمرارية المرجعية Continuité référentielle: ونعني به وحدة الموضوع وتقاطع أجزائه ضمن آلية الاتساق التي تتدرج في مستوى العلاقات الدلالية بين الموضوع Thème والمحمول Rhème وبين الإحالة والمرجع.
- مبدأ الاستمرارية المنطقية والحجاجية Continuité logique et argumentative : والمراد به بناء الانسجام النصي من خلال البنى البلاغية.
- مبدأ الاستمرارية التلفظية Continuité énonciative : الذي يتحدد في مستوى هيكل التخاطب وغائية الخطاب.[2]

وعندئذ يغدو النص موضوع بناء، إما من خلال العلاقات الداخلية (الصريحة أو الضمنية) بين مكوناته، وإما لأن معالجته تستدعي حضور الخطاطات المعرفية لمختلف المعارف ووجهات النظر العامة والخاصة ممثلة في : البنى الفوق النصية Superstructures textuelles، والعلاقات البلاغية، والنماذج الخطابية.

3-2- الصنافة النصية ومشروع تخطيط النصوص:

يبدو أن الصنافة النصية الملائمة معرفيا تفترض مراعاة رهانين اثنين: الأول يتعلق بضرورة امتلاك النصوص المنحدرة من العائلة التصنيفية نفسها ضمن استراتيجية تحليل موحدة ومشتركة. والثاني يتعلق باستدعاء النصوص المنحدرة من عائلات تصنيفية مختلفة لاستراتجيات متباينة، حتى ولو كان محتواها الذاتي متطابقا. ومن هذا المنظور يتعين على أي نص ينتمي إلى صنف معين بوصفه شكلا معطى، أن يسمح ببعض الإجراءات من مثل: استدعاء مشروع البنية الفوقية Shéma superstructural حيث يتم ترتيب المعلومة النصية وتنظيمها ؛ وكذا اللجوء إلى الخطاطات المعرفية العامة نحو(السببية وبنى الأهداف التواصلية في المحكي، والبنى المنطقية في

---

[1] *Cf. Pierre Coirier, Daniel Gaonac'h, Et Jean-Michel Passerault, Op.cit p 7.*
[2] *- Cf.,Ibid p 7.*

النص العلمي، وكذا صانعو الأقوال Les scriptes في رحاب عملية وصف الأحداث والوقائع..إلخ)؛ وبشكل عام تفعيل مجالات المعرفة المتمثلة في أنشطة التعرف، أو إنتاج القرائن اللسانية المتميزة نسبيا كأنظمة الزمن، والإشاريات، والروابط ونحو ذلك.

ضمن هذا الإطار بإمكاننا التمييز بين أربع عائلات تصنيفية كبرى ومتباينة في تصنيف النصوص على النحو التالي:

- **التصنيفات ذوات القاعدة التلفظية:** وهي تلك التي تبنى على أساس تحليل العلاقات بين المتكلم والمخاطب والإطار الزمكاني Spatio-temporel لعملية التلفظ استلهاما لإسهامات بنفينيست. وتعتمد هذه التصنيفات في الغالب الأعم على العمليات اللسانية وعناصرها الفاعلة التي بموجبها يتم تسجيل المقام التلفظي ضمن الملفوظ من مثل: الضمائر، والإشاريات، وأنظمة الزمن.
- **التصنيفات ذوات القاعدة التواصلية أو الوظيفية:** وهي التي تبنى أساسا على وظيفة المعلومة المنتجة في المقام والخطاب. وتستلهم هذه التصنيفات نظرية جاكوبسون حول وظائف الخطاب.
- **التصنيفات المقامية:** التي تعتمد على مرجعيات سوسيولوجية في التمييز بين الخطابات باعتبار أهداف الرسالة التواصلية من مثل التمييز بين الخطابات الإشهارية، والخطابات الدينية، والخطابات التربوية وغيرها.
- **التصنيفات المؤسسة على رهان البنى المعرفية:** وهي التصنيفات الأكثر اعتمادا في اللسانيات المعرفية؛ من حيث إنها تميز بين خمسة أنماط كبرى من النصوص وهي: الوصفي المرتبط بإدراك الفضاء، والسردي المتعلق بإدراك الزمن، والشارح المتعلق بالتحليل والتركيب في مستوى التمثيلات المفاهيمية، والحجاجي المرتبط بالأحكام والمواقف، وأخيرا التعليمي الذي يتعلق بالتوجيهات.[1]

[1] - *Cf. Pierre Coirier, Daniel Gaonac'h, Et Jean-Michel Passerault, Op cit pp 39/40.*

مراجع البحث

المراجع العربية:

1- روبيرت دوبوغراند، النص الخطاب، والإجراء، ترجمة تمام حسان عالم الكتب القاهرة، ط1، 1998 .

2- محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها إفريقيا الشرق، بيروت،1999 .

3- زتسيسلاف واورزنياك، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة ط1 2003.

المراجع الأجنبية:

1- *J.M.Adam Linguistique textuelle des genres de discours aux texte,s Paris Ed Nathan 1999.*

2- *J.M.Adam La linguistique textuelle Introduction a l'analyse textuelle des discours Ed Armand colin Paris 2005.*

3- *Jean-Blaise Grrize Logique et langage, ed Ophrys, Paris 1997, pp 35/37.*

4- *Pierre Coirier, Daniel Gaonac'h, Et Jean-Michel Passerault, Psycholinguistique textuelle, approche cognitive de la production des textes ed Armand colin Paris 1996.*